

على مائدة الحكايات والسنة

٩

الزواج الموقت

في الإسلام

تأليف

السيد مرتضى العسكري

عَلَى مَا نِدَّهِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

٩

الزُّلْجُ الْمَوْقِفُ

مَرْثِيَّةٌ لِكَبِيرِ طَلَمِجِ سِدِّي

فِي الْإِسْلَامِ

تأليف

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَسْكَرِيِّ

ذکر

کتابخانه

مرکز تحقیقات کلام و ترویج علوم اسلامی

شماره ثبت: ۴۶۸۳۹

تاریخ ثبت:



مرکز تحقیقات کلام و ترویج علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾

(النساء/ ٢٤)



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد ملی

الوحدة حول مائدة الكتاب والسنة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على محمد وآله

الطاهرين، والسلام على أصحابه البررة الميامين.

وبعد: تنازعنا معاشر المسلمين على مسائل الخلاف في

الداخل ففرّق أعداء الإسلام من الخارج كلمتنا من حيث

لا نشعر، وضعفنا عن الدفاع عن بلادنا، وسيطر الأعداء

علينا، وقد قال سبحانه وتعالى: «وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا

تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ» (الأنفال/ ٤٦).

وينبغي لنا اليوم وفي كل يوم أن نرجع إلى الكتاب والسنة

في ما اختلفنا فيه ونوحد كلمتنا حولها، كما قال تعالى: «وَإِنْ

تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ» (النساء/ ٥٩).

وفي هذه السلسلة من البحوث نرجع إلى الكتاب

والسنة ونستنبط منها ما ينير لنا السبيل في مسائل

الخلاف، فتكون بإذن تعالى وسيلة لتوحيد كلمتنا.

راجين من العلماء أن يشاركونا في هذا المجال، ويبعثوا

إلينا بوجهات نظرهم على عنوان:

العسكري

بيروت - ص.ب ٢٤/١٢٤



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

مخطط البحث

- ١ - نكاح المتعة في مصادر مدرسة الخلفاء ١٠
- ٢ - نكاح المتعة في الفقه الإمامي ١٢
- ٣ - نكاح المتعة في كتاب الله ١٣
- ٤ - نكاح المتعة في السنة ١٨
- ٥ - سبب نهى عمر عن المتعة في أواخر خلافته ٢١
- ٦ - المتعة من بعد عمر ٣١
- ٧ - من بقي على القول بتحليل المتعة بعد تحريم عمر
إياها ٣٥
- ٨ - من تابع عمر في تحريم المتعة ٣٧
- ٩ - الخلاف بين المحللين والمحرمين ٣٧
- ١٠ - بين ابن عباس وآخرين ٤١
- ١١ - بين عبد الله بن عمر وابن عباس ٤٣
- ١٢ - نشاط أتباع مدرسة الخلفاء في شأن المتعة أخيراً ٤٤
- ١٣ - علل هذه الأحاديث ٦٢
- ١٤ - نسخ حكم المتعة مرتين أو أكثر ٧٠

الزواج المؤقت في الإسلام

تواتر عن عمر بن الخطاب قوله:

متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا أنهي عنهما
وأعاقب عليهما: متعة الحج، ومتعة النساء^(١).

وسبق البحث عن متعة الحج وكيفية اجتهاده في النهي
عنها، وفي ما يلي نببحث عن متعة النساء وسبب تحريمه
إنهاها واجتهاده فيها، بدءاً بإيراد تعريفها عن مصادر
مدرسة الخلفاء ثم عن فقه مدرسة أهل البيت عليهم السلام، ثم
نبحث عنها في الكتاب والسنة بحوله تعالى.

(١) تفسير القرطبي ٢: ٣٧٠ وتفسير الفخر الرازي ٢: ١٦٧؛ و٣: ٢٠١ و٢٠٢؛
وكنز العمال ٨: ٢٩٣ و٢٩٤؛ والبيان والتميز للجاحظ ٢: ٢٢٣.

١ - نكاح المتعة في مصادر مدرسة الخلفاء

في تفسير القرطبي: لم يختلف العلماء من السلف والخلف أن المتعة نكاح إلى أجل لا ميراث فيه، والفرقة تقع عند انقضاء الأجل من غير طلاق.

وقال ابن عطية: وكانت المتعة أن يتزوج الرجل المرأة بشاهدين وإذن الولي إلى أجل مسمى، وعلى أن لا ميراث بينهما، ويعطى ما اتفقا عليه، فإذا انقضت المدة فليس عليها سبيل وتستبرئ رحمها، لأن الولد لاحق فيه بلا شك، فإن لم تحمل حلت لغيره^(١).

وفي صحيح البخاري عن رسول الله (ص): «أبما رجل وامرأة تواقفا فعشرة ما بينهما ثلاث ليال فإن أحبباً أن يتزايدا أو يتاركا»^(٢).

وفي مصنف ابن أبي شيبة عن جابر قال: إذا انقضى الأجل فبدا لها أن يتعاودا فليمهرها مهرأ آخر، فسئل كم تعتد؟ قال: حيضة واحدة، كن يعتدنها للمستمتع

(١) تفسير القرطبي ١٣٢: ٥.

(٢) صحيح البخاري ٣: ١٦٤ باب نهى رسول الله عن نكاح المتعة أخيراً.

منهن^(١).

وفي تفسير القرطبي عن ابن عباس قال: عدتها
حيضة، وقال: لا يتوارثان^(٢).

وفي تفسير الطبري، عن لسدي: «فما استمتعتم به
منهن إلى أجلٍ مسّى فاتوهنَّ أجورهنَّ فريضة ولا
جناح عليكم في ما تراضيتنَّ به من بعد الفريضة»، فهذه
المتعة، الرجل ينكح المرأة بشرطٍ إلى أجلٍ مسّى ويُشهد
شاهدين ويكح باذن وليها، وإذا انقضت المدة فليس له
عليها سبيل، وهي منه بريئة، وعليها أن تستبرئ ما في
رحمها، وليس بينهما ميراث، ليس يرث واحد منهما
صاحبه^(٣).

وفي تفسير الكشاف للزمخشري: وقيل: نزلت في
المتعة التي كانت ثلاثة أيام حتى فتح الله مكة على رسوله
(ص و س) ثم نسخت، كان الرجل ينكح المرأة وقتاً

(١) المصنف بعد الرقاق ٧ ٤٩٩ باب المتعة.

(٢) تفسير القرطبي ٥: ١٣٢ والنيسابوري ٥: ١٧

(٣) تفسير الطبري ٩٠٥.

معلوماً ليلة أو ليلتين أو اسبوعاً بشوب أو غير ذلك
ونقصي منها وطره ثم بمرحها، سميت سعة لاستمتاعه بها
أو لتمتيعه لها بما يعطيها .. (١).

هكذا ورد تعريف متعه ساء أو نكاح المتعة في
مصادر مدرسة الحنفية وورد تعريفها في الفقه الإمامي كما
يلي:

٢ - نكاح المتعة في الفقه الإمامي

نكاح المتعة أو سعة النساء، أن تزوج المرأة نفسها أو
برؤسها وكيها أو وليها إن كانت صغيرة لرجل تحل له ولا
كون هناك مانع شرعاً من نسب أو سب أو رضاع أو
عدّه أو احصان، بمر معلوم إلى أجل مسقًى، وتبين عنه
بانقضاء الأجل أو أن سب الرجل ما بقي من المدّة وتعتد
المرأة بعد المبائنة مع الدخول وعدم بلوغها سنّ اليأس
بقرين إذا كانت مَحْن تحيض ولا فيخمسة وأربعين يوماً.
وإن لم يمسهما فهي كال المطلقة قبل الدخول لا عدّة عليها.

(١) تفسير الكتاب ١: ٥١٩

وشأن المولود من الزوج المؤقت شأن المولود من
الزواج الدائم في جميع أحكامه^(١).

٣- نكاح المتعة في كتاب الله

قال الله سبحانه: ﴿لَمَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلَهُنَّ أَجُورُهُنَّ
قَرِيبَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْقَرِيبَةِ إِنَّ
اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيمًا﴾ (النساء: ٢٤).

١- روى عبد الرزاق في مصنفه عن عطاء: أن ابن
عباس كان يقرأ: «لَمَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ فَلَهُنَّ
أَجُورُهُنَّ»^(٢).

٢- في تفسير الطبري عن حماد بن أبي ثابت قال:
أعطاني ابن عباس مصحفاً فقال: هذا على قراءة أبي قال:

(١) راجع أحكام نكاح المتعة في الفقه الإسلامي مثل شرح اللوحة البشقية
وشرائع الإسلام وغيرهما

(٢) المصنف ٧: ٤٩٧ و ٤٩٨ باب المتعة، تأليف عبد الرزاق بن هشام الصنعائي
مولى حمير (١٢٦-٢١١ هـ) ط ١٣٩٠-١٣٩٢ هـ من مشورات المجمع
العلمي ببيروت، أخرج حديثه أصحاب الصحاح الستة، راجع ترجمته في
الجمع بين رجال الصحيحين وتقريب التهذيب، وراجع بداية المجتهد لايس
رشد ٢: ٦٣

وفيه: «فما استمتعهم به منهن إلى أجل مسمى»^(١).

٣- في تفسير الطبري عن أبي نصره بطريقين، قال: سألت ابن عباس عن متعة النساء، قال: أما نقرأ سورة النساء، قال: قلت: بلى، قال: فما نقرأ فيها: «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى»، قلت: لو قرأتها كذلك ما سألتك، قال: فأتها كذلك.

٤- عن أبي نصره قال: قرأت هذه الآية على ابن عباس «فما استمتعتم به منهن»، قال ابن عباس: «إلى أجل مسمى»، قال: قلت: ما أقرؤها كذلك، قال: والله لأنزلها الله كذلك، ثلاث مرات.

٥- عن عمير و أبي إسحاق أن ابن عباس قرأ «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى».

٦- عن معاهد «فما استمتعتم به منهن» قال: يعني تكاح المتعة.

٧- عن عمرو بن مرة أنه سمع سعيد بن جبير يقرأ «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى».

(١) في تفسير الآية معير الطبري ٥ ٩

٨- عن قتادة قال: في قراءة أبي بن كعب «فما استمتعتم به منهنّ إلى أجلٍ مسمى».

٩- عن شعبة عن الحكم قال: سألته عن هذه الآية أمنسوخة هي؟ قال، لا.

أخرجنا الأحاديث (٢-٩) من تفسير الطبري، وأوجزنا بعضها.

١٠- وفي أحكام القرآن للجصاص أيضاً وردت رواية أبي نصره وأبي ثابت عن ابن عباس وحديث قراءة أبي بن كعب^(١).

١١- روى السهقي في سننه الكبرى عن محمد بن كعب، أن ابن عباس قال: كانت المتعة في أول الإسلام وكانوا يقرؤون هذه الآية «فما استمتعتم به منهنّ إلى أجلٍ مسمى»^(٢).

١٢- وفي شرح النووي على صحيح مسلم وفي قراءة ابن مسعود «فما استمتعتم به منهنّ إلى أجلٍ...»^(٣).

(١) أحكام القرآن ٢: ١٤٧

(٢) سنن البهقي ٧، ٥، ٢٠

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ٩، ١٧٩

١٣ - وفي تفسير الزمخشري: وقيل نزلت فيه المتعة التي كانت ثلاثة أيام .، وقال: سميت متعة لاستمتاعه بها. وقال: وعن ابن عباس هي محكمة يعني لم تنسخ، وكان يقرأ «فما استمتعتم به منهن إلى أجلٍ مسمى»^(١).

١٤ - قال القرطبي: وقال الجمهور: المراد نكاح المعة الذي كان في صدر الإسلام، وقرأ ابن عباس وأبي وابن جبير: «فما استمتعتم به منهن إلى أجلٍ مسمى فآتوهن أجورهن»^(٢).

١٥ - وفي تفسير ابن كثير. وكان ابن عباس وأبي بن كعب وسعيد بن جبير والسدي يقرأون: «فما استمتعتم به منهن إلى أجلٍ مسمى فآتوهن أجورهن فريضة» وقال مجاهد: نزلت في نكاح المعة^(٣).

١٦ - وفي تفسير السيوطي حديث أبي ثابت وأبي نضرة ورواية قتادة وسعيد بن حمير عن قراءة أبي،

(١) الكشف للزمخشري ٥١٩: ١.

(٢) تفسير القرطبي ١٣٠: ٥.

(٣) تفسير ابن كثير ١٦٤: ١.

وحديث مجاهد والسدي وعطاء عن ابن عباس وحديث الحكم أن الابن غير مسوخة وعن عطاء عن ابن عباس أنه قال: وهي التي في سورة النساء فما استمتعتم به منهن إلى كذا وكذا من أجل على كذا وكذا قال: وليس بينهما وراثه فإن بداهما أن يتراضا بعد الأهل فنعم وإن تفرقا فنعم... (١).

قال المؤلف: كل هؤلاء مصترين وغيرهم (٢) أوردوا ما ذكرناه في تفسير الآية ونرى أن ابن عباس وأبي بن كعب وسعيد بن جبير ومجاهد وقادة وغيرهم ممن نقل عنهم أنهم كانوا يقرأون: «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى» كانوا يقرأون إلى أجل مسمى على سبيل التفسير ويشهد على ذلك ما ورد في الرواية الأخيرة عن ابن عباس أنه قال: «فما استمتعتم به منهن إلى كذا وكذا من

(١) الدر المنثور للسيوطي ٢، ١٤، ١١١ وما ورد عن عطاء في المصنف لعبد الرزاق ٧، ٤٩٧، وراجع بداية المجتهد لابن رشد ٢، ٦٣.
(٢) مثل القاضي أبي بكر الأنباري (ت ٥٤٢ هـ) في أحكام القرآن ١، ١٦٢؛ والبقوي الشافعي (ت ٥١٠ أو ٥١٦ هـ) في تفسيره بهامش العايز ١، ٤٢٣؛ والآلوسي (ت ١٢٧٩ هـ) في ٥، ٥ من تفسيره.

الأجل علي كذا وكذا».

وَأَنَّ آيَةً مَثَلًا قَصْدُ أَنَّهُ سَمِعَ هَذَا التَّفْسِيرَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
أَيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمَّا قَالَ: «إِنِّي أَحِلُّ مَسْحِي» فَسَّرَ الْآيَةَ
بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ.

٤ - نِكَاحُ الْمُتَعَةِ فِي النَّتَةِ

فِي بَابِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ مِنْ صَحِيحِي مُسْلِمَ وَالْبُخَارِيِّ
وَمُصَنَّفِي عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَمُسْنَدِ أَحْمَدَ وَسُنَنِ
الْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كُنَّا نَعْرِضُ مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ (ص) لَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: أَلَا يَسْتَخْصِي؟ فَمَهَامَا
عَنِ ذَلِكَ، ثُمَّ رَحَّصَ لَنَا أَنَّ نُنِكَحَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوْبِ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ
قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَنْهُمْ عَظِيمَاتٌ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ
لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (المائدة/ ٨٧) (١).

(١) صحيح مسلم، كتاب النكاح ج ٤، ١٤٠ ص ١٠٢٢ باسانيد متعددة؛ وفي
صحيح البخاري ٣ ٨٥ بتفسير سورة المائدة، باب ١٩ وفي كتاب النكاح منه
٣ ١٥٩ باب ما يكره من التبتل باختلاف يسير في اللفظ، وفي مصنف عبد
الرزاق ٧ ٥٠٦ مع إضافة إلى آخر الحديث؛ وفي مصنف ابن أبي شيبة ٤
٢٩٤؛ وفي مسند أحمد ١ ٤٢٠ وقد يهاشمه. وكذا ابن مسعود يأخذ بهذا

في صحيح البخاري ومسلم ومصنف عبد الرزاق واللفظ لمسلم عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قالاً: خرج علينا منادي رسول الله (ص) فقال: إن رسول الله قد أذن لكم أن تستمتعوا، يعني متعة النساء^(١).

في صحيح مسلم ومسنده أحمد وسنن البيهقي، عن سيرة الجهنّي قال: أذن لك رسول الله (ص) بالمتعة، فانطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بني عامر، كأنها بكر عبطاء، فرصنا عليها أسنانه فقالت ما تعطى؟ فقلب ردائي، وقال صاحبي ردائي، وكان ردائي صاحبي أجود من ردائي وكنت أشبه منه، فإذا نظرت إلى ردائي صاحبي أعجبها، وإذا نظرت إلى أعجبها، ثم قالت أنت ورداؤك يكفي، فكنت معها ثلاثاً ثم إن رسول الله (ص) قال:

١٠ ويرى أن نكاح المتعة حلال وفي ١٣٢ منه باختصار وفي سنن البيهقي ٢٠٠ و٢٠١ وعلق على الحديث وفي تفسير ابن كثير ٢ ٨٧

(١) صحيح مسلم ١٠٢٢ ح ٥ ١٤ وفي البخاري ٣ ١٦٤ باب نهى رسول الله عن نكاح المتعة آخره ونظيره كتابي حبش فأتى رسول الله ... وكذلك لفظ أحمد في مسنده ٤ ٥١ وفي ١٧ منه باختصار وفي المصنف لعبد الرزاق ٧ ٤٩٨ باختلاف يسير

«من كان عنده شيء من هذه النساء التي يثمتع، فليخلّ سبيلها»^(١).

في مسند الطيالسي عن مسلم الفرشي قال: دخلنا على أسماء بنت أبي بكر فسأناها عن متعة النساء، فقالت: فعنناها على عهد النبي (ص) ^(٢).

في مسند أحمد وغيره عن أبي سعيد الخدري، قال: كنا نمتع على عهد رسول الله (ص) بالثوب ^(٣).

وفي مصنف عبد الرزاق لهد كان أحداً نمتع بملء القدح سويقاً ^(٤).

وفي صحيح مسلم ومسند أحمد وغيرهما واللعط للأول، قال عطاء قدم حابر بن عبيد الله معتمراً، فجشاه في مرله، فسأله القوم عن أشياء، ثمّ ذكروا المنعة، فقال: نعم

(١) صحيح مسلم، كتاب النكاح ٢٤ ١ ح ٦ ١٤ وسنن البيهقي ٧ ٢٠٢ و

٢ ٣ ومسند أحمد ٣ ٤٠٥ وبعده قال قد رقتها والبكرة الفية من الابل

أي الشاة القوية، والمعطاء الطويلة نعت في عهدنا وحسن قوام

(٢) الطيالسي، ح ١٦٣٧

(٣) مسند أحمد ٣ ٢٢ وفي مجمع بوائد ٤ ٢٦٤ رواه أحمد والبرار

(٤) المصنف لعبد الرزاق ٧ ٤٥٨

استمعنا على عهد رسول الله (ص) وأبي بكر وعمر^(١).
 وفي لفظ أحمد بعده: حتى د، كان في آخر خلافة عمر.
 وفي بداية المجتهد ونصاً من خلافة عمر، ثم نهي عنها
 عمر الناس^(٢).

٥ - سبب نهي عمر عن المتعة في أواخر خلافته
 في صحيح مسلم والمصنف لعبد الرزاق ومسنده أحمد
 وسنن البيهقي وغيرها واللفظ مسلم عن حابر بن عبد الله
 قال كناستمع بالعصه من أنثى والدقيق، الأيام، على
 عهد رسول الله (ص) وأبي بكر، حتى نهي عنه عمر، في
 شأن عمرو بن حرب^(٣).

(١) صحيح مسلم، كتاب النكاح ١٠٢٢ ح ١١٠٥، وبشرح النووي ٩ ١٨٣
 ومسنده أحمد ٢ ٢٨٠ رجال أحمد رجال الصحيح، وأبو داود في باب
 الصدق تصفا على عهد رسول الله وأبي بكر ونصاً من خلافة عمر ثم نهي
 عنها عمر، وأورد معناه القدرى للمبني ٨ ٢١

(٢) بداية المجتهد لابن رشد ٢ ٦٣

(٣) صحيح مسلم، باب نكاح المتعة ٢٢ ح ١١٢، وبشرح النووي ٩ ١٨٣
 والمصنف لعبد الرزاق ٧ ٥١ وفي نسخة أيام عهد النبي وسنن البيهقي ٧
 ٢٢٧ باب ما يجوز أن يكون مهرأ ومسنده أحمد ٣ ٣٠٤ وفي لفظه حتى
 بهانا عمر أخيراً ١٠ وأورده مخرجاً صاحب تهذيب التهذيب بترجمة موسى

وفي لفظ مصنف ابن أبي شيبة عن عطاء عن جابر: استمتعنا على عهد رسول الله (ص) وأبي بكر وعمر، حتى إذا كان في آخر خلافة عمر استمتع عمرو بن حريث بامرأة - سماها جابر فنسيتها - فعملت المرأة، فبلغ ذلك عمر، فدعاها فسأها، فقالت: نعم، قال: من أشهد؟ قال: عطاء، لا أدري، قال: أمي، أم وليها، قال: فهلا غيرهما، قال: خشي أن يكون دغلاً...^(١)

وفي رواية أخرى قال جابر: قدم عمرو بن حريث من الكوفة فاستمتع بمولاة فاتي بها عمرو وهي حبلى فسأها، فقالت: استمتع بي عمرو بن حريث، فسأله فأخبره بذلك امرأة طاهراً، قال: فهلا غيرها، فذلك حين هي عنها^(٢)

وفي أخرى عن محمد بن الأسود بن حلف: أن عمرو بن حوشب استمتع بجارية بكر من بني عامر بن لؤي،

○ بن مسلم ١ - ٢٧١، وضع الباري ١١ - ٧٦، وراد المعاد لابن القيم ١ - ٢٠٥؛
وراجع كبر العمال ٨ - ٢٩٣

(١) المصنف لم يذكر الرقاق ٧ - ٢٩٦ - ١٩٧ باب المتعة

(٢) المصنف لم يذكر الرقاق ٧ - ٥٠٠؛ وضع الباري ١١ - ٧٦ وفي لفظه: فسأله فاعترف قال: ذلك حين

فحملت، فذكر ذلك لعمر؛ فسأها، فقالت: استمتع منها عمرو بن حوشب، فسأله فاعترف، فقال: من اشهدت؟ - قال - لا أدري أقال. أمها أو أختها أو أخاها وأمها، فقام عمر على المنبر، فقال: ما بال رجال يعملون بالمثمة ولا يشهدون عدولاً ولم يبينها لآ حدته، قال: أخبرني هذا القول عن عمر من كان تحت مسره، سمعه حين يقول، قال: فتلقاه الناس منه^(١).

وفي كثر العمال: عن أم عبد الله إيسة أبي حشمة: أن رجلاً قدم من الشام فنزل عليها فقال: إن العزبة قد اشددت عليّ فابغيني امرأة اتق معي، قالت: فدلته على امرأة فشارطها واشهدوا على ذلك عدولاً، فكث معها ما شاء الله أن يكث، ثم أتته خراج، فأحبر بذلك عمر بن الخطاب، فأرسل إليّ فسألني أحق ما حدثت؟ قلت: نعم، قال: فإذا قدم فأذنيني به، فبما قدم أخبرته فأرسل إليه، فقال: ما حملك على الذي فعلته؟ قال: فعلته مع رسول

(١) المصنف لعبد الرزاق ٧ - ٥٠٠ - ١ وأرى عمرو بن حوشب تحريفاً والصواب عمرو بن حريث وكذلك سقط من الكلام بعد لا يشهدون، عدولاً

الله (ص) ثم لم ينهها عنه حتى قضه الله، ثم مع أبي بكر فلم ينهها حتى قبضه الله، ثم معك فلم تحدث لنا فيه نهياً، فقال عمر: أما والذي نفسي بيده لو كنت تقدمت في نهبي لرجمتك يتو^(١) حتى يعرف سكاح من السفاح^(٢).

وفي مصنف عبد الرزاق عن عروة أن ربيعة بن أمية بن خلف تزوج مولده من مولدات المدينة بشهادة امرأتين أحدهما خوله بنت حكيم، وكانت امرأة صالحه، فلم يفحاهم إلا الوليدة قد حملت فذكرت ذلك حولة لعمر بن الخطاب، فقام يحترصعه رده^(٣) من لعصب حتى صعد المنبر، فقال إنه يلعي أن ربيعة بن أمية تزوج مولده من مولدات المدينة بشهادة امرأتين، وإني لو كنت تقدمت في هذا لرحمت^(٤).

وفي موطأ مالك وسنن البيهقي واللفظ للأول: أن خولة

(١) بل الصواب يتو

(٢) كسر الصال ٨ ٢٩٤ ط دائرة المعارف جلد ١٥ دكي ١٣١٢

(٣) صفة رده، صفة الارار بكسر الهمزة، طرفه (نهاية اللعق)

(٤) المصنف لعبد الرزاق ٧ ٣ ١٥ ورجع مسند أبي ١٣٢ وترجمة ربيعة

بن أمية من الإصابة ١ ٥١٤

بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب، فقالت: إن ربيعة
ابن أمية استمتع بامرأة فحملت منه، فخرج عمر بجُرْ
رداءه، فقال: هذه المتعة، ولو كنت تقدّمت فيها لرجمت^(١).

وفي الإصابة: أن سلمة بن أمية ستمتع من سلمى
مولاة حكيم بن أمية بن الأوقص الأسلمي، فولدت له،
فحُدد ولدها، فبلغ ذلك عمر فنهى عن المتعة^(٢).

وفي المصنف لعبد الرزاق عن ابن عباس قال: لم يصر
أمير المؤمنين إلّا أمّ أراكة قد خرجت حلى، فسأها عمر
عن حملها، فقالت: اسمع بي سلمة بن أمية بن حلف...^(٣)

وفي المصنف لابن أبي شيبة عن لعلاء بن المسيب عن
أبيه قال: قال عمر: لو أتيت برجل تمتع بامرأة لرجمته إن
كان أحصن، فإن لم يكن أحصن صرته^(٤).

• • •

(١) موطأ مالك ٥٤٢ ج ٤٢ باب مكاح المتعة، ورس البيهقي ٧ ٢٠٦ وفي لفظه

رجمته ورجع كتاب لام بنت عبي ٧ ٢١٩ وعبر السيوطي ٢ ١٤٦

(٢) ترجمة سلمى غير مسونة من الإصابة ٤ ٣٢٤ وترجمه سلمة من الإصابة

٦٠ ٢

(٣) المصنف لعبد الرزاق ٧: ٤٩٩

(٤) المصنف لابن أبي شيبة ٤: ٢٩٣

في الروايات السابقة وجدنا الصحابة يقولون، إن آية ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ وردت في نكاح المتعة، وأن رسول الله أمر به وأنهم كانوا يستمتعون بالمرأة بالقبضة من التمر والدقيق على عهد رسول الله وأبي بكر ونصف من خلافة عمر حتى هي عنها في شأن عمرو بن حريث، ووجدنا نكاح المتعة متفشياً على عهد عمر قبل أن ينهى عنه، ولعله تدرّج في تحريمه بدءاً من التشديد في أمر شهود نكاح المتعة وطلب أن يشهده عدول المؤمنين كما يظهر ذلك من بعض الروايات السابقة، ثم هيبه عنه بتاتاً حتى قال: لو تقدمت في نهى لرحمت، وبعد هذا أصبح نكاح المتعة محرماً في المجتمع الإسلامي، وبقي الخليفة مصرّ، على رأيه إلى آخر عهده لم يؤثر فيه نصح الناصحين.

فقد روى الطبري في سيرة عمر عن عمران بن سودة أنه استأذن ودخل دار الخليفة ثم قال: نصيحة.
 فقال: مرحباً بالناصح عدواً وعشياً
 قال: عابت أمتك منك أربعاً.
 قال: فوضع رأس درّته في دقه ووضع أسفلها على

فحذره، ثم قال: هات:

قال: ذكروا أنك حرّمت العمرة في أشهر الحج، ولم يفعل ذلك رسول الله ولا أبو بكر (رض)، وهي حلال.
قال: هي حلال، لو أنهم عتَمروا في أشهر الحج رأوها مجزية من حجّهم فكانت قُبُبة قوب عامها فقرع حجّهم وهو بهاء من بهاء الله وقد أصبت.

قال: ذكروا أنك حرّمت متعة النساء، وقد كانت رخصة من الله نستمتع بقبضة ونفارق عن ثلاث.
قال: إنّ رسول الله (ص) أحلّها في زمان ضرورة ثمّ رجع الناس إلى سعة ثمّ لم أعلم أحداً من المسلمين عمل بها ولا عاد إليها، فالآن من شاء تكع بقبضة وفارق عن ثلاث بطلاق وقد أصبت ...^(١)

إنّ ما اعتذر به عمر في تحريمه متعة الحج: بأنهم لو

(١) الطبري ٢ ٣٢ في باب شيء من سيره مثا لم يحسن ذكرها من حوادث سنة ٢٢ والقائمة: البيضة التي تعلق عن فرجها والفرج قوب، ضرب هذا مثلاً لحلق مكة من المحنّرين في باقي السنة. وقرع حجّهم أي حلت أيام الحج من الناس. نهاية اللثة: مادة قوبه.

اعتمرُوا في أشهر الحج لرأوها محررة عن حجّهم، لا يصدق على سببه عن الجمع بين الحجّ والحجرة، وإنما الصحيح ما اعتد به في حديث آخر له من أن أهل مكة لا صرع لهم ولا ررع، وإنما ربيعهم في مس يعد إلى هذا البيت، إذن فليأتوا إلى هذا البيت مرتين، مرّة للحجّ المفرد، وأخرى للحجّة المفردة، ليربح منهم قريش أرومة المهاجرين.

وأما اعتداده في تحريم بكاح المتعة من أن عهد رسول الله كان رمان ضرورة حلفاً كان عليه عهده، فإنّ حلّ الرواسات التي صرحت بوقوعها في عصر رسول الله وبإدراك منه ذكرها كانت في العزوات وحال السفر، ولا فرق في ذلك بين عهد رسول الله وعهد عمر إلى رماننا الحاضر وإلى أبد الدهر.

فإنّ الإنسان لم يرل مسد أن وجد على ظهر هذا الكوكب - الأرض - ولا يرال بحاجة إلى السفر والاغتراب عن أهله أساع وسهوراً، بل وسين طويلة أحياناً، فإذا ساهر الرجل ماذا يصنع بفريره الجنس في نفسه، هل يستطيع أن يتركها عند أهله حتى إذا عاد إليهم عادت

غريزته إليه فتصرف فيها مع روجه، أم أنها معه لا تفارقه في السفر والمحصر وإذا كانت غريزته غير مفارقة إياه فهل يستطيع أن يتنكر لها في السفر ويستعصم، وإذا كان الشاذ النادر في البشر يستطيع أن يستعصم فهل الجميع يستطيعون ذلك؟ أم أن الغالب منهم تفهره غريزته؟ وهذا الصنف الكثير من البشر إذا طغت عليه غريزته في المجتمع الذي يمنعه من التصرف في غريزته ويطلب منه أن يحالف فطرته وما تقتضيه طبيعته ماذا يفعل عند ذلك؟ وهل له سبيل غير أن يحون ذلك المجتمع؟

والإسلام الذي وضع حلاً مناسباً لكل مشكلة من مشاكل الإنسان هل ترك هذه المشكلة بلا حل؟ لا بل شرع لحل هذه المشكلة: الزواج المؤقت، ولولا نهي عمر عنها لما زنى إلا شقي كما قاله لإمام علي عليه السلام، أما المجتمعات البشرية فقد وضعت لها حلاً بتحليل الرما في كل مكان.

ولا يقتصر الأمر في ما ذكرنا على من يسافر من وطنه، فإن للبشر كثيراً من الحالات في وطنه تمنعه الزواج الدائم أحياناً، سواء في ذلك الرجل والمرأة، فماذا يصنع

إنسان لم يستطع من الزواج الدائم سنين كثيرة من عمره في
وطئه إن لم يلتجئ إلى الزواج المؤقت، ماذا يصنع هذا
الإنسان والقرآن يقول له: ﴿وَلَا تُؤَاغِدُوهُمْ سِرًّا﴾ ويقول
لها: ﴿وَلَا مَتَخِدَاتٍ إحدان﴾؟!

أما ما ذكره عمر في مقام العلاج من تبديل نكاح المتعة
بالنكاح الدائم على أن يفارق عن ثلاث بالطلاق، فالأمر
يحصص فيه بين أمرين لا ثالث لهما، أما أن يقع ذلك بعلم
من الزوجين وتراضٍ بينهما فهو الزواج المؤقت أو نكاح
المتعة بعينه، وأما أن يقع بسبب نية من الزوج مع إحسانه
عن الزوجه فهو عذر بالمرأة واستهانة بها بعد أن اتفقا على
النكاح الدائم وأحس المرء في نفسه نية الفراق بعد ثلاث،
وكيف يبقى اعتماد للمرأة وذويها على عقد الزواج الدائم مع
هذا؟!

وأخيراً، فإنه يرى بكل وضوح من هذه المحاور ومن
كل ما روي عن عمر من محاورات في هذا الباب: أن كل
تلك الروايات التي رويت عن رسول الله في تحريمه المتعتين
ونهيها عنهما والتي حفلت بتدوينها أمهات كتب الحديث

والتفسير وُضعت بعد عصر عمر، فإنَّ واحداً من الصحابة على عهد عمر لو كان عنده رواية عن رسول الله تؤيد سياسة الخليفة في المعتنقين والتي كان يجهر بها ويتهدد على مخالفتها بقوله: وأعاقب عليها، لو كان واحداً من الصحابة على عهده عنده من رسول الله شيء يؤيد هذه السياسة لما احتاج إلى كتمانها عن الخليفة وسرّها، ولو كان الخليفة في كل تلك المدة قد اطلع على شيء يؤيد سياسته لاستشهد به ولما احتاج إلى كل هذا الصنف بالمسلمين.

هكذا انتهى عهد عمر، بعد أن كبت المعارضين لسياسة حكمه وكنم أنفاسهم ومنعهم حتى من نقل حديث الرسول كما أشرنا إلى ذلك في فصل «في حديث الرسول»، واستمر الأمر على ذلك إلى ست سنوات من خلافة عثمان، وانتشر الأمر متدرجاً بعد ذلك فنشأ جيل جديد لا يعرف من الإسلام إلا ما سمحت سياسة الخلافة بشره، وبيانه كما سمرقه في ما يأتي:

٦ - المتعة من بعد عمر

في النصف الثاني من خلافة عثمان انقسمت قوى

الحلافة على نفسها، وكانت عائشة وطلحة والزبير وابن
العاص ومن تبعهم في جاب، ومروان وأبناء بني العاص
وسائر بني أمية ومن تبعهم في الجانب الآخر، فأنشج
الإصطدام بينهما فسحة للمسلمين استعادوا فيها بعض
الحرية وانتشر بعض الحديث المسموع بشره وعارض
المسلمون الخلفاء في ما نهوا عنه، فسمع الخيل الناشئ من
الجبل المحصر ما لم يكن يسمع ورأى بعض ما لم يكن
يراه، ومرّ علينا مخالفة الإمام عليّ عثمان في متعة المحجّ،
ونقرأ في ما يلي بعض المخالفات في متعة النساء:

في المصنّف لعبد الرزّاق: ابن جريج عن عطاء قال:
لأوّل من سمعت منه المسعة صفوان بن يعلى، قال: أخبرني
أنّ معاوية استمتع بامرأة باطّئف فأنكرت ذلك عليه،
فدخلنا على ابن عتّاس، فذكر له بعضنا، فقال له: نعم فلم
يقر في نفسي، حتى قدم جابر بن عبد الله، فجنّاه في منزله،
فسأله القوم عن أشياء، ثمّ ذكروا له المتعة، فقال: نعم،
استمتعا على عهد رسول الله (ص) وأبي بكر وعمر حتى

إذا كان في آخر خلافة عمر ستمتع عمرو بن حريث . . (١)
 وفيه أن معاوية بن أبي سفيان استمتع مقدمه الطائف على
 ثقيف بمولاة ابن الحضرمي بقل لها: معانة، قال جابر: ثم
 أدركت معانة خلافة معاوية حية، فكان معاوية يرسل
 إليها محاضرة كل عام حتى مات (٢).

وفيه: عن عبد الله بن خيثم قال: كانت بمكة امرأة
 عراقية تستك جميلة، لها ابن يقال له: أبو أمية، وكان سعيد
 ابن حبر يكثر الدخول عليها، قال: قلت ما أبا عبد الله! ما
 أكثر ما ندخل على هذه المرأة! قالت: أنا قد مكحناها ذلك
 النكاح - للمتعة - قال: وأحبري أن سعيداً قال له: هي
 أحل من شرب الماء - للمتعة - (٣).

• • •

ومنذ هذا العصر انتشر لقول محليّة مبعة النساء
 والافتاء بها، في المصنف لعبد الرزاق: أن علياً قال

(١)، المصنف لعبد الرزاق ٧ ٤٩٦-٤٩٧ باب المتعة

(٢)، المصدر نفسه ٧ ٤٩٩ باب المتعة

(٣)، المصدر نفسه ٧ ٤٩٦٠٧ باب المتعة

بالكوفة: «لولا ما سبق من رأي عمر بن الخطاب - أوقال: رأي ابن الخطاب - لأمرت بالمتعة ثم ما رنى إلا شقي»^(١).

وفي تفسير الطبري ولسبشايوري والفخر الرازي وأبي حنبل والسيوطي والنقطة للأول، «لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي»^(٢).

وفي تفسير القرطبي، قال ابن عباس: ما كانت المتعة إلا رحمة من الله تعالى، رحم بها عباده، ولولا هي عمر عنها ما زنى إلا شقي»^(٣).

وفي المصنف لعبد الرزاق، وأحكام القرآن للجصاص، وبداية المجتهد لابن رشد، والدر المنثور للسيوطي، ومادة «شقي» من نهاية اللغة لابن الأثير ولسان العرب وتاج العروس وغيرها والنقطة للجصاص:

عن عطاء سمعت ابن عباس يقول: رحم الله عمر، ما

(١) المصدر نفسه ٧، ٥٠٠

(٢) تفسير الطبري ٥ ١٧، ولسبشايوري ٥ ١٧، والفخر الرازي في تفسير الآية بتفسيره الكبير ٣ ٢٠٠، وتفسير أبي حنبل ٣ ٢١٨، والدر المنثور للسيوطي ٤٠ ٢

(٣) تفسير القرطبي ٥ ١٣٠

كانت المتعة الأرحمة من الله تعالى رحم بها أمة محمد (ص)،
ولولا نهيه لما احتاج إلى الرنا لا شقا^(١).

في لفظ المصنف: إلا رحمة من الله، بدل: رحمة، وفي
آخر الحديث: الأشقي، قال عطاء: كأني والله أسمع قوله: إلا
شقي.

وفي لفظ بداية المجتهد: ولولا هي عمر عنها ما اضطرر
إلى الرنا إلا شقي.

٧- من بقي على القول بتحليل المتعة بعد تحريم عمر إياها
قال ابن حرم في المحلى: وقد ثبت على تحليلها بعد
رسول الله جماعة من السلف - رضى - منهم من الصحابة:
أسماء بنت أبي بكر، وجابر بن عبد الله، وابن مسعود، وابن
عباس، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمر بن حريث، وأبو
سعيد الخدري، وسلمة ومعيد بننا أمية بن خلف، ورواه

(١) أحكام القرآن لمصاحف ٢ ١٤٧، وتفسير السيوطي بلاية ١٤١٠٢ وبداية
المجتهد ٢ ٦٣، ونهاية اللغة لابن الأثير ٢ ٢٢٩، وسان العرب ١٤ ١٦٦،
وتاج العروس ١٠ ٢٠٠، وراجع العائق لفرحشيري ١ ٢٣١، وراجع تفسير
الطبري والتعليق والرازي وبي حيان و سيباوري وكثر العمال.

جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله ومدة أبي بكر
وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر.

قال: وعن عمر بن الخطاب أنه إنما أنكرها إذا لم يشهد
عليها عدلان فقط وأباحها بشهادة عدلين.

قال: ومن التابعين: طاووس، وعطاء، وسعيد بن
جبير، وسائر فقهاء مكة أعزها الله. (١)

وروى القرطبي في تفسيره أنه: لم يرحص في نكاح
المتعة إلا عمران بن الحصين وبعض الصحابة وطائفة من
أهل البيت.

وقال: قال أبو عمر: أصحاب ابن عباس من أهل
مكة واليمن كلهم يرون المتعة حلالاً على مذهب ابن
عباس (٢).

وفي المغني لابن قدامة، وحكي عن ابن عباس أنها
جائزة، وعليه أكثر أصحابه عطاء وطاووس، وبه قال ابن

(١) المعلى لابن حزم ٩ ٥١٩-٥٢٠ لسألة ١٨٥٤؛ ويذكر رأي ابن مسعود

المعوى في شرح مسلم ١١-١٨٦

(٢) القرطبي ٥ ١٣٣

جريح، وحكي ذلك عن أبي سعيد الخدري وجابر، وإليه ذهب الشيعة، لأنه قد ثبت أن سي أذن فيها^(١).

٨- من تابع عمر في تحريم المتعة

منهم: عبد الله بن الزبير، فقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن أبي ذئب قال: سمعت ابن الزبير يخطب وهو يقول: إن الذئب يكى أبا جعدة، لا وإن المتعة هي الزنا^(٢).
ومنهم: ابن صفوان، كما يأتي حديثه
ومنهم: عبد الله بن عمر في أحد قولي، كما يأتي شرحه.

وقد جرى بين من تابع عمر في ذلك وبين من خالفه مناقشات نورد بعضها في ما يلي:

٩- الخلاف بين المحللين والمحرمين

وقعت مشادة بين ابن عباس وجماعة في تحليل المتعة،

(١) المضي لابن قدامة ٧: ٥٧١

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٤: ٢٩٣ في نكاح المتعة وحرمتها.

منهم عبد الله بن الزبير كما روى مسلم في صحيحه والبيهقي في سننه واللفظ للأول:

عن عروة بن الربير قال: إنَّ عبد الله بن الزبير قام بمكة فقال: إنَّ ناساً أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم بفنون بالمتعة، يعرض بالرجل، فتأذاه فقال: إنَّك لحلف جاف، فلعمرى لقد كانت المتعة تفعل على عهد إمام المتقين (يريد رسول الله)، فقال له ابن الربير: فحرب بنفسك، فوالله لئن فعلتها لأرجمك بأحجارك.

قال ابن شهاب: فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله، أنَّه يبا هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستغناه في المتعة فأمره بها، فقال له أبو عمرة الأنصاري: مهلاً، قال: ما هي؟ والله لقد فعلت في عهد إمام المتقين^(١).

(١) صحيح مسلم، ٢٦، ١ ح ٢٧ باب نكاح المتعة، وسمى البيهقي ٧ ٢٠٥ وساجدة أبي عمرة الأنصاري وردت في مصنف عبد الرزاق ٧ ٥٠٢ وعن سعيد بن جبهر قال: سمعت عبد الله بن الزبير يخطب وهو يهتف من باب عباس يمش عليه فوبه هي المتعة، فقال ابن عباس: يسأل أنه إن كان صادقاً، فسألها، فقالت: صدق ابن عباس قد كان ذلك، فقال ابن عباس: لو شئت سميت رجالاً من قريش ولدوا غيبه. يعني المتعة الطحاوي في باب نكاح المتعة من شرح معاني الآثار.

يبدو أن هذه المحاورة وقعت على عهد ابن الزبير
وأزمان حكمه بمكة، وكان الاجتماع يومذاك يقع في البيت
الحرام، وأغلب الظن أن هذه المحاورة وقعت أثناء خطبة
الجمعة وفي ملأ حاشد من المسلمين، لأننا نرى أن ابن
عبّاس كان يربأ بنفسه أن يحصر خطبة ابن الزبير في غير
صلاة الجمعة التي كانوا يلزمون حضورها، وأيضاً يبدو
بكل وضوح أن ابن الزبير لم يكن لديه يومذاك ولا كان
لدى عصيته عصبية الحكم والخلافة أي مستند من قول
الرسول أو عمله أو تقريره في نهجهم عن المتعة، وإلا لقابل
حجة ابن عباس من أنها فعلت على عهد امام المؤمنين بها.
وعلى عكس الحاكمين الذين كانوا يستندون إلى هذا
العصر في تحريمهم المعتين إلى منطق القوة فحسب نجد
المحللين لها أهدأ يقابلونهم بسنة الرسول حين تناح لهم
الفرصة أن يتحدثوا ويدلوا بحجتهم.

ففي صحيح مسلم ومسنّد أحمد والطيالسي وسنن
البيهقي وغيرها واللفظ للأول عن أبي نصره، قال: كنت
عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال: ابن عباس وابن

الزبير احتلفا في المتعتين، فقل جابر: فعلناهما مع رسول الله (ص) ثم نهانا عنها عمر فسم نعدلها^(١).

وفي رواية: قلت لجابر: إن ابن الزبير ينهى عن المتعة وابن عباس يأمر بها، قال جابر: على يدي دار الحديث، تمتعنا على عهد رسول الله (ص) فلما كان عمر بن الخطاب وقال: إن الله عز وجل كان يحسن نبيته ما شاء وإن القرآن قد برل مازله، فافصلوا حاكمكم عن عمر تكلم، واشتوا نكاح هذه النساء، فلما أوتى برجل تزوج إلى أجل إلا رحمه^(٢).

وفي لفظ البيهقي تمتعنا مع رسول الله (ص) وأبي بكر (رض)، فلما ولي عمر خطب الناس فقال: إن رسول الله (ص) هذا الرسول وإن هذا القرآن هذا القرآن، وإنهما كانتا متعتان على عهد رسول الله (ص) وأنا أهي عنها

(١) صحيح مسلم ١ ٢٣ ح ١٤٠٥ باب نكاح المتعة ومسند أحمد ١ ٥٢ باختلاف في اللفظ، و ٣ ٢٢٥ و ٣٥٦، وفي ٣٦٣ منه باختصار، ومسند البيهقي ٧ ٢٠٦، وراجع كتاب مسند الحج من شرح معاني الآثار ١ ٤٠١ وكثير العمال ٨ ٢٩٣ و ٢٩٤

(٢) صحيح مسلم ٨٨٥ ح ١٤٥ باب في المتعة بالحج، ومسند الطيالسي ٢٤٧ ح ١٧٩٢ واللفظ به، وأحكام القرآن مجلد ٣ ١٧٨ وتفسير السيوطي ١ ٢١٦، وراجع الكثر ٨ ٢٩٤ وتفسير الزبي ٣ ٢٦

وأعاقب عليهما: إحداهما متعة النساء ولا أقدر على رجل تزوّح امرأة إلى أجل، لا غيبه بالحجارة، والأخرى متعة الحج فصلوا حجكم عن عمرتكم فإنه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم^(١).

١٠ - بين ابن عباس وأحريين

في مصنف عبد الرزاق: وقال [ابن] صفوان هذا ابن عباس يفتي بالزنا، فقال ابن عباس: إني لا أفتي بالزنا، أنفسي [ابن] صفوان أم أراكة، فوافقه أن أنها لمن ذلك، أفزما هو، واستمتع بها رجل من بني حمح^(٢).

وفي رواية أخرى: عن طاووس قال: قال ابن صفوان:

(١) سنن البيهقي ٧: ٢٠٦

(٢) المصنف لعبد الرزاق ٤٩٨٠٧ باب تسعة

ورجل من جمع هو سمة بن أمية وهي لفظة صفوان تعريب والصواب ابن صفوان كما ورد في الرواية الثانية. ابن صفوان كان قد توفي بمكة وبسوى عليه التراب فوردعا علي عثمان وابن صفوان أراه عبد الله الأكبر الذي قتل مع ابن الزبير راجع جمهرة أساب ابن حزم ١٥٩-١٦٠ وإنما قبلنا: هو ابن صفوان وليس بصوفان لأن ماقتل ابن عباس في شأن المعتصم كان على عهد ابن الزبير وكان يومئذ قد تولى صفوان.

يفتي ابن عباس بالرّنا، قال: فعَدَّ ابن عباس رجالاً كانوا
من أهل المتعة، قال: فلا أذكر ممن عدَّ غير معبد بن
أُمّية^(١).

معبد هو معبد بن سلعة بن أُمّية.

وفي رواية أخرى: عن ابن عباس، لم يرع عمر أمير
المؤمنين إلّا أمّ أراكَة خرجت حبلى فسأها عمر عن حملها،
فقالَتْ: استمتع بي سلعة بن أُمّية بن حلف، فلما أنكر [ابن]
صفوان على ابن عباس ما يقول في ذلك، قال: فسل
همك^(٢).

في حمرة أنساب ابن حزم: ولد أُمّية بن حلف
الجمحي عليّ وصفوان وربّعة ومسعود وسلعة. فولد
سلعة بن أُمّية معبد بن سلعة، أمّه أمّ أراكَة نكحها سلعة
نكاح متعة في عهد عمر أو في عهد أبي بكر فولد له منها
معبد فولد صفوان بن أُمّية عبد الله الأكبر...^(٣).

(١) المصنف لعبد الرزاق ٧-٤٩٩

(٢) المصنف لعبد الرزاق ٧: ٤٩٩

(٣) حمرة أنساب ابن حزم ١٥٩-١٦٠

ونرى أنَّ المحاورة جرت بين ابن عباس وابن صفوان
عبد الله هذا، فقال له: سل عمك سلحة، وقال له: أفتسي أمَّ
أراكَة فوالله إنَّ ابنها - يعني معبدًا - من ذلك، أقرنا هو، ولما
عدَّد رجالاً ولدوا من المتعة عدَّ منهم معبدًا هذا.

١١ - بين عبد الله بن عمر وابن عباس

اختلف ما روي عن عبد الله بن عمر في هذا الباب،
فنه ما رواه أحمد في مسنده قال: عن عبد الرحمن بن نعيم
الأعرجي قال: سأل رجلٌ ابن عمر، وأنا عنده، عن المتعة
متاع النساء، فغضب وقال: والله ما كنَّا على عهد رسول الله
زنايين ولا مسافحين..^(١)

(١) مسند أحمد ٢: ٩٥ ح ٥٦٩٤، و ٢: ١٠٤ ح ٥٨٠٨ واخرت لفظ الأخير:
وأورده في مجمع الزوائد ٧: ٣٣٢ ٣٣٣؛ وأيضاً في مجمع الزوائد ٤: ٢٦٥
وعن ابن عمر أنه سئل عن العضة فقال حرام، فقول: إنَّ ابن عباس لا يرى بها
بأساً، فقال: والله لقد علم ابن عباس أنَّ رسول الله نهى عنها يوم حبير وما كنَّا
مسافحين. قال: رواه الطبراني وفيه منصور بن ديار وهو ضعيف. قال
المؤلف: يبدو أنه حرَّف حديث ابن عمر

وفي مصنف عبد الرزاق، قيل لابن عمر: إن ابن عباس
يرخص في متعة النساء، فقال: ما أظن ابن عباس يقول
هذا، قالوا: بلى والله أنه ليقوله، قال: أما والله ما كان ليقول
هذا في زمن عمر، وإن كان عمر لينكلكم عن مثل هذا، وما
أعلمه إلا السفاح^(١).

وفي مصنف ابن أبي شيبة والدر المنثور واللفظ للأول:
عن عبد الله بن عمر (رض) أنه سئل عن متعة النساء،
فقال: حرام، فصل له ابن عباس يعني بها، فقال: هلا تزمر
بها في زمان عمر، الزممة صوب حتى لا يكاد يفهم^(٢).
وفي سنن البيهقي بعد حرام أما إن عمر بن
الخطاب (رض) لو أخذ فيها أحداً لرحمه بالحجارة^(٣).

١٢ - ما فعله أتباع مدرسة الخلفاء في شأن المتعة أحياناً
وجدنا اعتماد المحرمين للمتعة من الخلفاء على القوة إلى

(١) المصنف لعبد الرزاق ٧، ٢، ٥.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٤، ٢٩٣ وتفسير سيوطي ٢، ١٤٠.

(٣) سنن البيهقي ٧، ٢٠٦.

عهد ابن الزبير، وبعد ذلك سعي نشاط أتباع مدرسة
الخلقاء واعتمدوا على الوضع والتحريف، وفي ما يلي بعض
الأمثلة على ذلك:

(أ) في سنن البيهقي: أن ابن عباس كان يفتي بالمتعة
ويغصص ذلك عليه أهل العلم، فأبى ابن عباس أن يتنكل
عن ذلك حتى طفق بعض شعراء يقول:

يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس

هل لك في ناعم خلود مثله
تكون مثواك حتى مصدر الناس
قال: فارداد أهل العلم بها قدراً، ولها بعضاً حين قيل
فيها الأشعار^(١).

وفي مصنف عبد الرزق عن الرهري قال: ازدادت
العلماء لها استقباحاً حين قال الشاعر: يا صاح هل لك في
فتيا ابن عباس^(٢).

في هذه الرواية، أن ابن عباس أبى أن يتنكل عنها مهما

(١) سنن البيهقي ٧: ٢٠٥

(٢) المصنف لعبد الرزاق ٧: ٥٠٣

غمض عليه الناس واشدوا فيه الشعر.

(ب) حرّوه الرواية الأتفة ورووا عن سعيد بن جبير أنه قال: قلت لابن عباس أتدري ما صنعت وبما أفتيت؟ سارت بفتياك الركبان، وقالت فيه الشعراء، قال: وما قالوا؟ قلت: قالوا:

قد قلت للشيخ لما طال مجلسه

يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس
هل لك في رخصة الأطراف تسعة

تكون مثواك حتى مصدر الساس
فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون! والله ما بهذا أفتيت ولا
هذا أردت ولا أحللت منها إلا ما أحلّ الله من الميتة والدم
ولحم الخنزير^(١).

وفي المعني لابن قدامة قدم خطيباً وقال: إن المتعة
كالميتة والدم ولحم الخنزير، فمّا إذن رسول الله فقد ثبت
نسخه^(٢).

(١) سنن البيهقي ٧: ٢٠٥.

(٢) المعني لابن قدامة ٧: ٥٧٣.

هكذا تسابقوا في نقل هذه الرواية عن سعيد بن جبير^(١)، ونسوا أن سعيد بن جبير هو هو الذي تمتع بمكة^(٢)، ونسوا أن أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن كلهم كانوا يرون المتعة حلالاً على مذهب ابن عباس^(٣)، ولو كان ابن عباس قد رجع عن فتواه لما استمر أصحابه عطاء وطاؤوس وغيرهما على ذلك^(٤)، وقد أبان الهيثمي في مجمع الزوائد عن علة هذا الحديث حيث قال: وفيه - أي في سند الحديث - المحجاج بن أرطاة مدلس^(٥)، وفي ترجمته المحجاج راوي هذا الحديث بتهذيب التهذيب: كان يرسل عن يحيى بن أبي كثير ومكحول ولم يسمع منهما، وإنما يعيب الناس منه التدليس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة، وقال ابن المبارك كان المحجاج يدلس فكان

(١) مثل البيهقي في سننه ٧: ٢٠٥

(٢) المصنف لمجد الرقاق ٧: ٤٩٦

(٣) القرطبي ٥: ١٣٣

(٤) المنشي لابن قدامة ٧: ٥٧١

(٥) مجمع الزوائد ٤: ٢٦٥

يحدثنا بالمحدث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه العرزمي.
متروك.

وقال يعقوب بن أبي شبة: وأهي الحديث، في حديثه
اصطراب كثير^(١).

(ج) روى الترمذي والبيهقي عن موسى بن عبيدة عن
محمد بن كعب عن ابن عباس أنه قال: إنما كانت المتعة في
أول الإسلام: كان الرجل يقدم البلدة ليس بها معرفة،
فيتزوج المرأة بقدر ما يرى، أنه بقم، فصحف له مناعه
وتصلح له شيبته حتى إذا نزلت الآلة «إلا على أزواجهم أو ما
ملكتم أيماهم». قال ابن عباس: فكل فرح سوى هذين فهو
حرام^(٢).

علة الحديث

في سند الحديث موسى بن عبيدة، وفي ترجمته من
تهذيب التهذيب قال أحمد - منكر الحديث، لا تحل الرواية

(١) تهذيب التهذيب ٢: ١٩٦-١٩٨

(٢) الترمذي ٥: ٥٠ باب مكاح المتعة، ومس البيهقي ٧: ٢٦٧

عندي عنه، حدث بأحاديث مسكرة^(١).

وفي متن الحديث: كانت تسعه في أول الإسلام... حتى نزلت ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ فكل فرج سوى هذين حرام.

لست أدري إذا كان هذا قوله فما باله يحاصم ابن الرير بعد نزول هذه الآية بنصف قرن، ثم ليس نكاح المتعة زواجاً مؤقتاً ومن مصاديق برواح، وأيضاً إن صححت هذه الرواية وكان ابن عباس قد ترك فتواه بعد نزول هذه الآية وفي عصر السني، إذ متى قال له الإمام علي: أنك امرؤ تائه حين راه يلبس في المتعة، كما تفيد الرواية التي سنورها في باب الأحاديث الصحاح

(د) روي عن جابر أنه قال: خرجنا ومعنا النساء التي استمتعنا بهن، فقال رسول الله (ص): «هن حرام إلى يوم القيامة» فودعنا عند ذلك، فسميت عند ذلك ثنية الوداع، وما كانت قبل ذلك إلا ثنية بركاب^(٢).

(١) تهذيب التهذيب ١٠: ٢٥٦-٣٦٠

(٢) مجمع الروائد ٤: ٢٦٤ وفتح الباري ١: ٣٤

علة الحديث

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه صدقة
بن عبد الله، في سند الحديث: صدقة، وقد قال أحمد بن
حنبل فيه: ليس يسوي شيئاً، أحاديثه مناكير.
وقال مسلم: منكر الحديث^(١).

وفي متن الحديث: يروى عن جابر أن رسول الله قال:
«هَنْ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» وقد تواترت الروايات
الصحيح عن جابر أنه قال: تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ
وَعُمَرُ حَتَّى سَمَّاهُمَا عَمْرٍ فِي شَأْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرَمَتٍ، وقال نظير
هذا القول.

(هـ) روى الصحيح في سنده والهيثمي في مجمع الزوائد
واللفظ للأول عن أبي هريرة قال: خرجنا مع رسول الله
(ص) في غزوة تبوك فنزلت بشية الوداع، فرأى نساء
يبكيين، فقال: «ما هذا؟» قيل: نساء تَمَتَّعَ بِهِنَّ أَزْوَاجُهُنَّ ثُمَّ
فَارَقُوهُنَّ، فقال رسول الله: «حَرَّمَ أَوْ هَدَمَ الْمُتَمَتِّعَةَ الْبُكَاعَ
وَالطَّلَاقَ وَالْعِدَّةَ وَالْمِيرَاثَ».

(١) نقلاً عن أحمد ومسلم عن ترجمة صدقة، تهذيب التهذيب ٤: ٤١٦.

وفي مجمع الزوائد: فرأى رسول الله مصابيح ورأى
نساء يبكين^(١).

حالة الحديث

في سند الحديث: مؤمل بن سماعيل، وهو أبو عبد
الرحمن العدوي، مولاهم نزيل مكة، مات سنة خمس أو
ست ومائتين، في ترجمته بتهذيب التهذيب، قال البخاري.
منكر الحديث.

وقال غيره. دفن كتيبه فكان يحدث فكثر خطاؤه.
وقد يجب على أهل العلم أن يعصوا عن حديثه، فإنه
يروى المناكير عن ثقات شيوخه، وهذا أشد، فلو كانت
هذه المناكير عن الصنفاء لكنا نجعل له عدرا^(٢).

وفي متن الحديث: أنهم نزلوا ثنية الوداع، وثنية الوداع
كما في معجم البلدان: ثنية مشرفة على المدينة يطأها من
يريد مكة، وقال: والصحيح أنه اسم جاهلي، قديم، سمي

(١) سنن البيهقي ٢٠٧: ٧ ومجمع الزوائد ٤: ٢٦٤، وفتح الباري ١١: ٧٣.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠: ٣٨٠-٣٨١.

لتوديع المسافرين^(١).

ويؤيد ذلك: أن رسول الله لما ورد المدينة في الهجرة
لقيته نساء الأنصار يقلن: طلع البدر علينا في ثنّيات
الوداع..^(٢)

وعلى هذا فثبّتة الوداع محلّ توديع المسافرين منذ
العصر الجاهلي، وسمّي بهذا الاسم قبل الإسلام وليس
بعده.

أضف إليه: أنه ما سبب خروج نساء المنعة لتوديع
أزواجهنّ دون نساء الكراع الدائم؟^١ وما سبب بكائهنّ
وليس الأرواح داهيين إلى غير رجعة؟!

(و) روى الشيخ عر علي بن أبي طالب (رض) قال:
«نهى رسول الله (ص) عن متعة، قال: وأما كانت لمن لم
يجد، فلما رل النكاح والطلاق والعدة والميراث بين الزوج
والمرأة نسخت»^(٣).

(١) بمادة ثبة الوداع من معجم البدر

(٢) بمادة ثبة الوداع من الروض المعطار لشمسيري.

(٣) سنن البيهقي ٢ ٧ ٧

علة الحديث

في سند الحديث موسى بن أيوب، ذكره العقيلي في الضعفاء، وقال عنه يحيى بن معين والساجي: منكر الحديث^(١)

وفي متن الحديث، ينسب إلى علي أنه قال: «نهى رسول الله (ص) عن لمعة»، في حين أنه القائل: «لولا ما سبق من رأي عمر بن الخطاب لأمرت باللمعة ثم ما رنى إلا شقي».

(ز) روى البيهقي عن عبد الله بن مسعود قال: المنعة مسبوخة بسحبها الطلاق والصدقات والعهود والميراث.

علة الحديث

في سند رواية منه الحجّاج بن أرطاة عن الحكم عن أصحاب عبد الله، والحجّاج بن أرطاة سبق تعريفه أنه مدلس متروك، يزيد في الحديث، ولا ندري من أي واحد من أصحاب عبد الله روى الحكم؟!

(١) بترجمة موسى بن أيوب من تهذيب التهذيب ١: ٣٦٦

وسند الأخرى، قال بعض أصحابنا عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن مسعود، ولم ندر من هو بعض الأصحاب هذا، وكيف روى الحكم بن عتيبة المتوفى سنة ثلاث عشرة بعد المائة أو بعدها وله نيف وستون عن عبد الله بن مسعود المتوفى سنة اثنتين وثلاثين^(١).

ويناقص متن الحديث ما ثبت عن عبد الله بن مسعود أنه ثبت على تحليل المتعة بعد رسول الله وكان يقرأ الآية: «فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل»^(٢).

وفي متن الأحاديث هـ وز: أن المكاح والطلاق والعدة والميراث حرّمت أو هُدْمَت أو سحّت المتعة، ومعنى هذا أن نكاح المتعة كان قد شرع قبل تشريع المكاح الدائم وما يتعلّق به، وإنّه كان الرواج بالمتعة إلى أن شرع المكاح الدائم، وسحّت المتعة به، ويلزم من هذا القول أن تكون جميع ريجات لرسول والصحابة في البدء بالمتعة إلى وقت نزول حكم سكاح الدائم.

(١) راجع ترجمة الحكم وابن مسعود في تقريب التهذيب ١٩٢٠ و ٤٥٩.

(٢) راجع فصل من بقي على القول بتعيب المتعة بعد تحریم عمر

(ح) في مجمع الزوائد عن زيد بن خالد الجهني، قال:
كنت أنا وصاحب لي فماكس امرأة في الأهل وتماكسنا،
فأتانا ات فأخبرنا أن رسول الله (ص) حرّم نكاح المتعة
وحرّم أكل كلّ ذي ناب من سباع والحمر الانسية^(١).

علة الحديث

في سند الحديث، قال لهيثمي، رواه الطبراني، وفي
موسى بن عبيدة الرندي وهو ضعيف، انتهى^(٢). وسبق
قولنا في صفه.

في متن الحديث، يبدو أن محتزع هذه الرواية قد جمع
بين رواية سبرة الجهني في فتح مكة وساروي عن يوم
خير، وأصاف إليها حكم تحريم أكل لحم كلّ ذي ناب،
وركب عليه سنداً واحداً ورواهنّ في سياق واحد.

(ط) في مجمع الزوائد عن الحارث بن غريّة، قال:
سمعت النبي (ص) يوم فتح مكة يقول: «متعة النساء

(١) بمجمع الزوائد ١ ٢٦٦

(٢) بمجمع الزوائد ١ ٢٦٦

علة الحديث

قال الهيثمي رواه الطبرني، وفيه اسحاق بن عبد الله ابن أبي فروة^(١)، هذا ما قاله هيثمي، وقال غيره من العلماء في ترجمته: يروي أحاديث منكورة، لا يحسبون بحديثه، تركوه، لا تحل الرواية عنه، لا يكتب حديثه. ^(٢)

(ي) في مجمع الروائد عن كعب بن مالك، قال: هي رسول الله (ص) عن متعة أساء.

قال الهيثمي، روه الطبراني وفيه يحيى بن أبيسة^(٣). وقال العلماء في ترجمته: كان ضعيفاً، أصحاب الحديث لا يكتبون حديثه، أنه كذاب، منروك الحديث... ^(٤)

(ك) روى الميهقي في سننه الكري عن عبد الله بن عمر قال: صعد عمر على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم

(١) الحديث وعريف الراوي بمجمع الروائد ٤ ٢٦٦

(٢) بترجمة اسحاق من تهذيب التهذيب ١ ٢٤٠

(٣) الحديث واسم الراوي بمجمع الروائد ٤ ٢٦٦

(٤) بترجمة يحيى من تهذيب التهذيب ١ ١٨٣ ١٨٤

قال: ما بال رجال ينكحون هذه المتعة وقد نهى رسول الله (ص) عنها ألا لا أوتي بأحد نكحها إلا رجته^(١).

علة الحديث

في سند الحديث: منصور بن دينار، قال فيه يحيى بن معين: ضعيف الحديث وقال النسائي، ليس بالقوي. وقال البخاري: في حديثه نظر وذكره العقيلي في الضعفاء^(٢).

• • •

إلى هنا مرّضا لذكر الأحاديث التي في سندها ضعف حسب تعريف علماء الرجال، وفي ما يلي نستعرض لذكر الأحاديث التي تسالموا على صحتها، لوجودها في الكتب الموسومة بالصحة، أو ما لم يطعنوا في صحة أساندها:

الحديث الأول. في صحيح مسلم وسنن النسائي والبيهقي ومصنف عبد الرزاق واللفظ للمصنف، عن ابن

(١) سنن البيهقي ٧ ٢٠٦

(٢) ترجمة منصور بن دينار في الجرح والمعديل لبراري ٤ ق ١ ١٧٦ وميراث

الاعتدال ٤ ١٨٤، ولسان الميراث ٦ ٩٥

شهاب الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي
عن أبيهما أنه سمع أباه علي بن أبي طالب يقول لابن عباس:
«إنك امرؤ تائه، إن رسول الله نهى عنها يوم خيبر وعن
أكل اللحوم الحمر الانسية»^(١)

وردت هذه الرواية بهذا اسند مع اختلاف يسير في
صحيح البخاري، وسنن أبي داود، وابن ماجه، والترمذي،
والدارمي، والموطأ، ومصنف ابن أبي شيبة، ومسنند أحمد
والطيالسي وغيرها^(٢).

الحديث الثاني روى عن أبي ذر أنه قال: إنما أحلت

(١) صحيح مسلم ١٠٢٧ باب نكاح المتعة وسنن السنن، باب نكاح المتعة،
وسنن البيهقي ٢٠١٧ ومصنف عبد الرزاق ١٥٠١٧ ومجمع الزوائد ٤،
٢٦٥

(٢) صحيح البخاري ٣٦٢ باب غروة خيبر و ١٦٤٣ باب نهى رسول الله عن
نكاح المتعة أخيراً، وباب لحوم الحمر الانسية ٢٠٨٣ و ١٢٥٤ باب العيلة
في النكاح؛ وسنن أبي داود ٩٠٢ باب نكاح المتعة وفيه، قال ابن السنن
يوم حين؛ وسنن ابن ماجه ١٣٠١٦ ح ١٣٠١٦ وسنن الترمذي ٤٨٠-٤٩٠،
والموطأ ٥٤٢ ح ٤٢٣ من باب نكاح متعة ومصنف ابن أبي شيبة ٤٠٢٩٢،
وسنن الدارمي ١٤٠٢ باب النهي عن متعة النساء ومسنند الطيالسي ح ١١١،
ومسنند أحمد ٧٩١ و ١٣٠ و ١٤٢ و أبواب المذكورة في فتح الباري.

لنا أصحاب رسول الله (ص) متعة النساء ثلاثة أيام، ثم
 نهى عنها رسول الله (ص)^(١)
 وأنه قال: كانت المتعة لحوقنا ولحربنا^(٢).

الحديث الثالث: في صحيح مسلم وسنن الدارمي
 وابن ماجه وأبي داود وغيرها واللفظ لمسلم عن سيرة
 الجهنني: أنه غزا مع رسول الله (ص) فتح مكة قال: فألقنا بها
 خمس عشرة (ثلاثين بين ليلة ويوم) فأذن لنا رسول الله في
 متعة النساء، فخرجت أنا ورجل من قومي، ولي عليه
 فضل في الحال، وهو قرب من الدمامة، مع كل واحد منا
 برد، وبردي خلق، وأما برد ابن عمي فبرد جديد غصص،
 حتى إذا كنا بأسفل مكة، أو بأعلاها، فتلقنا فتاة مثل
 البكرة العنطنطنة، فقلنا: هل بك أن يستمتع منك أحدنا،
 قالت: وما تبذلان؟ فشركن واحد منا برده، فجعلت تنظر
 إلى الرجلين، ويراها صاحبي تطر إلى عطفها، فقال: إن برد

(١) سنن البيهقي ٢٠٧، ٧

(٢) سنن البيهقي ٢٠٧، ٧

هذا خلق وبردي جديد عص، فتقول: برد هذا لأبس به،
ثلاث مرار، أو مرتين ثم استمتعت منها، فلم أخرج حتى
حرّمها رسول الله (ص) (١)

وفي رواية، قال رسول الله (ص) «يا أيها الناس، إني
كنت قد أذت لكم في الاستمتاع من النساء. وإن الله قد
حرّم ذلك إلى يوم القيامة» (٢)

وفي رواية، قال: رأيت رسول الله قائماً بين الركن
والباب وهو يقول... (٣)

وفي رواية أمرنا رسول الله بالمتعة عام الفتح حين
دخلنا مكة ثم لم نخرج حتى نهانا عنها (٤).

وفي رواية: قد كنت استمتعت في عهد رسول الله امرأة
من بني عامر بن أد بن أمية، ثم نهانا رسول الله عن

(١) صحيح مسلم ٢٤ ١ باب نكاح المتعة؛ ومجمع الزوائد ٤ ١٢٦٤ وسنن
البيهقي ٢ ٢٧؛ والمطبعة كاليفورنيا، تطويلة العنق في اعتدال وحسن قوام.

(٢) صحيح مسلم ٢٥ ١، وسنن الدارمي ٢ ١٤٠ وسنن ابن ماجه ١٣٦
ج ١، مع اختلاف في نطق الحديث في طبقات ابن سعد ٤ ٣٤٨ رل آخر
عمره دالعة وتوفي في خلافة معاوية

(٣) صحيح مسلم ٢٥ ١٠٢٥ ومصنف ابن أبي شيبة ٤ ٢٩٢

(٤) صحيح مسلم ٢٥ ١٠٢٥ وسنن البيهقي ٧ ٢٠٢ و ٤ ٢

وفي رواية: أن رسول الله نهى يوم الفتح عن متعة النساء^(٢).

وفي رواية: أن رسول الله نهى عن المتعة وقال: إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة...^(٣).

وفي سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما واللفظ للأول عن ربيع بن سبرة، قال أشهد على أبي إسماعيل حدثت إن رسول الله نهى عنها في حجة الوداع^(٤).

الحديث الرابع: في صحيح مسلم ومصنف ابن أبي شيبة ومسنند أحمد وغيرهما واللفظ للأول عن سلمة بن الأكوع، قال: رخص رسول الله عام أوطاس في المتعة

(١) صحيح مسلم ١٠٢٧، وسنن البيهقي ٧ ٥ ٢ وقريب منه في صحيح مسلم ١٠٢٦.

(٢) صحيح مسلم ١ ٢٨ ومصنف ابن أبي شيبة ١ ٢٩٢.

(٣) صحيح مسلم ١٠٢٧ وأكثر تفصيلاً منه في المصنف لعبد الرزق ٧ ٥٠٦ وسنن البيهقي ٧ ٢٠٣.

(٤) سنن أبي داود ٢ ٢٢٧ باب في نكاح المتعة؛ وسنن البيهقي ٧ ٢٠٤ و٢٠٥، وطبقات ابن سعد ٤ ٣٤٨.

ثلاثاً ثم نهى عنها^(١). أو طاس واد بالطائف.

١٣ - علل هذه الأحاديث

١ - في حديث الإمام علي والذي حقلت به أقمهات كتب الحديث من صحاح ومسانيد ووسى ومصنفات وقد أخرجناه من أربعة عشر مصدراً منها، فيه نص على إن رسول الله حرم في غزوة خيبر شيئين:
أ - نكاح المتعة.

ب - أكل لحوم الحرم الأهلية أو الانسية.

وقد انحصر سند تحريم نكاح المتعة في خير بهذا الحديث، بينما ورد تحريم رسول الله لحوم الحرم الأهلية بخير في روايات أخرى متعددة، وليس في أحدها أي ذكر أو إشارة إلى تحريم المتعة فيها، ونبحث في ما يلي عن كلا التحريمين:

(١) صحيح مسلم ١٠٢٢ ح ٥ ١٤ ومصنف ابن أبي شيبة ٤ ٢٩٢ ومسنود أحمد ٥٥ ١ وسنن البيهقي ٧ ٤-٣: وصح الهاري ١١ ٧٣

أ - تحريم المتعة في خير:

إنَّ تحريم رسول الله متعة لنساء في غزوة خيبر غير موافق للواقع التاريخي يومذاك، كما صرح به جماعة من العلماء، مثل ابن القيم في فصل بحث زمن تحريم المتعة من كتابه زاد المعاد، قال: وقصة خير لم يكن فيها الصحابة يتمتعون باليهوديات، ولا استأذنوا في ذلك رسول الله، ولا نقله أحد قط في هذه الغزوة، ولا كان للمتعة فيها ذكر البتة لا فعلاً ولا تحريماً^(١).

وقال: فإنَّ خير لم يكن فيها مسلمات، وإنما كنَّ يهوديات، وإباحة نساء أهل الكتاب لم يكن ثبت بعد، إنما أبحن بعد ذلك في سورة المائدة بقوله: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ .. وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ..﴾ (الآية ٥)، وهذا كان في آخر الأمر بعد حجة الوداع أو فيها، فلم تكن إباحة نساء أهل الكتاب ثابتة زمن خير ...^(٢).

وقال ابن حجر في شرح الحديث في باب غزوة خيبر:

(١) زاد المعاد ٢، ١٥٨ فصل في بحث زمن تحريم المتعة

(٢) زاد المعاد ٢، ٢٠٤ في فصل في إباحة متعة النساء ثم تحريمها

وليس يوم خير ظرفاً لمتعة لساء، لأنه لم يقع في غزوة
خير تمتع بالنساء^(١).

ونقل في شرح الحديث من «باب نهى رسول الله عن
نكاح المتعة أخيراً» عن السهيلي أنه قال: ويتصل بهذا
الحديث تنبيه على إشكال، لأن فيه النهي عن نكاح المتعة
يوم حير، وهذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة
الأثر^(٢).

ونقل ابن حجر - أيضاً - قول ابن القيم الآنف الذكر^(٣)
هذا ما ذكرنا عن تحريم متعة النساء يوم حير.

ب - تحريم لحوم الحمر الأهلية بخير.
روى ابن حجر عن ابن عباس أنه استدلل لإباحة
الحمر الأهلية بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ
مُحَرَّمًا﴾^(٤).

(١) فتح الباري ٩ ٢٢

(٢) فتح الباري ١١ ٧٢ باب نهى رسول الله عن نكاح المتعة أخيراً

(٣) فتح الباري ١١ ٧٤

(٤) فتح الباري ١٢ ٧٠ باب لحوم الحمر الأهلية

قال المؤلف: لعلّ مهي رسول الله عن أكل لحوم الحمر الأهلية كان خاصاً بالحمر الأهلية التي كانت في خيبر ولأحد الأسباب المذكورة في روايات التالية:

في صحيح البخاري عن أبي أوفى، قال: أصابتنا مجاعة يوم خيبر، فإنّ القدور لتعلي، قال: وبعضها نضجت، فجاء منادي السبي (ص): لا تأكلوا من لحوم الحمر شيئاً وأهريقوها، قال ابن أبي أوفى: فتحدثنا أنّه إنّما نهى عنها لأنّها لم تخمّس. وقال بعضهم: نهى عنها البتة لأنها كانت تأكل العذرة^(١).

ولعلّ السبب ما رواه أبو داود في كتاب الحراج من سننه باب تعشير أهل الذمّة، عن العرياض بن سارية السلمي^(٢) قال: نزلنا خيبر ومعه من معه من أصحابه، وكان صاحب خيبر رجلاً مارداً منكراً، فأقبل إلى

(١) البخاري، باب لحوم الحيل، شرح متع باري ٩ ٢٢

(٢) أبو مجيع عرياض بن سارية السلمي روى عن طريقه عن رسول الله ﷺ ٣٦ حديثاً أخرجه أصحاب الصحاح غير البخاري ومسلم (ت ٧٥هـ) أو في فتنة ابن الزبير: أسد الغابة ٢ ٢٩٩؛ وجو مع السيرة ٢٨١، وتقريب التهذيب ٢.

النبي (ص) فقال: يا محمد! أن تذبجوا حمرنا وتأكلوا
 ثمرها وتصربوا بساءنا، فعصب - يعني النبي - وقال: «يا ابن
 عوف! اركب فرسك، ثم ناد: ألا إن الجنة لا تحل لمؤمن،
 وأن اجتمعوا للصلاة» قال: فاجتمعوا، ثم صلى بهم
 النبي (ص) ثم قام، فقال: «أبحسب أحدكم متكئاً على
 أريكته قد يظن الله لم يحرم شيئاً إلا ما في هذا القرآن، ألا
 وافي وعطت وأمرت ونهيت عن أشياء أنها لمثل القرآن أو
 أكثر، وإن الله لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا
 بآدابهم ولا ضرب سائهم ولا أكل أثمارهم إذا أعطوكم
 الذي عليهم^(١)».

على ما روى ابن أبي نوفى تحدث أصحاب رسول الله
 عن سبب سبي رسول الله عن أكل لحوم الحمر الأهلية
 يومذاك، فقال بعضهم ممن حضر الواقعة، إن النهي كان
 بسبب أنهم لم يدفعوا خمسها، ويؤيد ذلك ما ورد في الغلول
 من أحاديث، أو أنها كانت سبي كما ذكر ذلك في الحديث
 الآتي:

(١) سنن أبي داود ٢ ٦٤

في سفر أبي داود عن رجل من الأنصار، قال: خرجنا مع رسول الله (ص) في سفر، فأصاب الناس حاجة شديدة وجهد، وأصابوا غمماً فانتهبوها، فإن قدورنا لتعلي إذا جاء رسول الله (ص) يمشي على قومه فاكهاً قدورنا بقوسه، ثم جعل يرمي اللحم بالتراب، ثم قال: «إن النهي ليس بأحل من الميتة»^(١).

وقال آخرون: إن النهي عن أكل لحوم الحمر الأهلية كان سبب أنها كانت تأكل العذرة.

وعلى أي فإن النهي عن أكل لحوم الحمر الأهلية كان خاصاً بالحمر الأهلية التي كانت معهم في تلك العزوة.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى تحريم مكاح المتعة في خيبر، فإن عرياص بن سارية حدث أن اليهودي المسارد المسكر شكّا إلى رسول الله وقال: «لكم أن تدبجوا حمرنا وما أكلوا ثمرنا وتضربوا نساءنا؟ فجمعهم رسول الله وقال لهم: «إنه لم يحلّ لكم أن تدبجوا بيوت أهل الكتاب إلا باذنهم، ولا ضرب نسايتهم ولا أكل ثمارهم، إذا أعطوكم الذي

(١) سفر أبي داود ٣ ٦٦ باب من النهي عن النهي

عليهم...».

وعلى هذا فإنّ هي رسول الله كان عن ضرب نساء
أهل الكتاب الذين دفعوا الجزية خاصّة، ولم يكن نهياً عن
مطلق نكاح المتعة.

يبدو أنّ الأمر كان هكذا في غزوة خيبر، غير أنّ
أحدهم ابتكر رواية رواها عن حفيدي الإمام عليّ ابني
محمد عن أبيهم محمد عن أبيه الإمام عليّ، أنّه قال لابن
عتّاس حين رخص في المتعة: «إنّك امرؤ ثائث»، وأخبره
بأنّ الرسول نهى يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحوم
الحمر الأهليّة، ونسي هذا المنتكر أنّ الإمام عليّاً هو الذي
كان يقول: لو لا أنّ عمر نهى عن المتعة ما زنى الآشقي^(١).

والبديع في الأمر أنّهم رووا هنا عن ابني محمد عن
محمد عن الإمام عليّ رواية تحريم متعة النساء، وأنهم ركّبوا
نفس السند على روايتهم أمر الإمام بإفراد الحجّ عن
العرة، ولعلّ مبكر الروایتين واحد.

٢ - وكذلك الأمر بالسبّة إلى ما رووا عن أبي ذر،

(١) سبق ذكر مصادر.

فأنهم رَوَوْا عنه أنه قال: كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد خاصة، وقال: كانت لنا رخصة، ورووا عنه في متعة النساء أنه قال: إنما حلت لنا أصحاب رسول الله (ص) متعة النساء ثلاثة أيام ثم نهى عنها رسول الله (ص).
وأنه قال: إن كانت المتعة لخوفنا ولحرمتنا.

ومن الغريب في روايتي أبي ذر هنا وهناك أن في طريق كلتيهما إبراهيم التيمي وعبد الرحمن بن الأسود، شأن روايتي أبي ذر في السند شأن روايتي الإمام.

٣٤٤ - أما رواية سيرة الجهنى فالصحيح فيها ما أوردناه في أول الباب عن مسلم وأحمد والبيهقي: أن رسول الله أذن لهم بالمتعة، وأنه تمتع من امرأة من بني عامر بردائه وكان معها ثلاثاً، ثم إن رسول الله قال: «من كان عنده شيء من هذه النساء التي يتمتع بها فليخل سبيلها». أي إن الرسول أمرهم بفراق النسوة لئلا يمتنعوا بهن استعداداً للرحيل من مكة، ثم جاء «المعذرون» للحليفة عمر وحرفوا لفظ هذه الرواية من «ليخل سبيلها» إلى «أنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة» وما شابهها من

الفاظ تدل على تأييد الحرمة، منذ يوم فتح مكة، ولما كانت هذه الرواية تناقض روايات أخرى نصت على أن التحريم كان قبل فتح مكة وفي يوم فتح خيبر مثلاً، وروايات نصت على أن التجوير والتحريم كانا بعد فتح مكة، وبما أنهم التزموا بصحة جميع تلك الروايات المتناقضات، اضطروا أن يخترعوا جواباً لهذا التناقض، فنسبوا إلى التشريع الإسلامي ما هو براء منه، وسبوا تكرار السخ في هذه الواقعة كما يأتي سانه

١٤ - نسخ حكم المتعة مرتين أو أكثر

عنون مسلم في صحيحه هذا الباب بقول «باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم نسخ، ثم أبيع ثم نسخ واستقر حكمه إلى يوم القيامة».

وقال ابن كثير في تفسيره: «وقد ذهب الشافعي وطائفة من العلماء إلى أنه أسح ثم نسخ ثم أبيع ثم نسخ مرتين^(١)». وقال ابن العربي كما يأتي تفصيل قوله: تداوله النسخ

(١) تفسير ابن كثير ١، ٤٧٤ بتفسير «فما استمتع»

مرتين ثم حرم.

وأشار إلى ذلك الزمخشري في الكشف^(١).

وقال آخرون: إن النسخ وقع أكثر من مرتين^(٢).

والحق معهم، فإنه إن جاز لنا أن نقول بتكرّر النسخ في حكم واحد دفعاً لساقي الأحاديث، فلا بدّ لنا أن نقول بتكرّر النسخ على عدد الأحاديث المتألفة.

وعلى هذا فقد صحّ ما نقله القرطبي بعد إبراده قول ابن العربي حيث قال: وقيل غيره بمن جمع طرق الأحاديث فيها أنها تقتضي التحليل ولتحريم سبع مرّات، فروى ابن عمرة: أنها كانت صدر الإسلام، وروى سلمة بن الأكوع: أنها كانت عام أوطاس، ومن روايات عليّ بن أبي حمزة يوم خيبر، ومن روى لربيع بن سبرة إباحتها يوم الفتح، وهذه الطرق كلّها في صحيح مسلم وفي غيره عن عليّ بن أبي حمزة في غزوة تبوك، وفي سنن أبي داود عن الربيع بن سبرة النهي في حجة الودع، وذهب أبو داود إلى أن

(١) الكشف ١ ٥٦٩

(٢) حسب إحصاء ابن رشد في بداية سعيه ٢ ٦٣ بلغت خمس مرّات

هذا أصح ما روي في ذلك، وقال عمرو عن الحسن: ما
حلّت قبلها ولا بعدها، وروى هذا عن سيرة أيضاً، فهذه
سبعة مواطن أحلت فيها المتعة ثم حرّمت... (١).

هكذا دفعهم الترامهم بصحة كل ما ورد في الكتب
الموسومة بالصحة إلى القول بنسخ حكم المتعة في الشرع
مرّات متعدّدة، ولعم ما قاله ابن القيم في هذا الصدد، حيث
قال: وهذا النسخ لا عهد بمثله في الشريعة البتة، ولا بمع
مثله فيها (٢).

ومن السحف قول ابن العربي في هذا المعام حيث قال:
أمّا هذا الباب فقد ثبت على غاية البيان وسهية الاتقان في
الناسخ والمنسوخ من الأحكام، وهي من عريب الشريعة،
فإنه تداوله النسخ مرّتين... (٣).

(١) تفسير القرطبي ٥: ١٣٠-١٣١

(٢) زاد المعاد ٤: ٢٠٤

(٣) شرح الترمذي ٥: ٤٨-٥١

وبالإضافة إلى ما ذكرنا لست أدري كيف تصح
واحدة من تلك الروايات مع ما تواتر نقله عن عمر^(١) أنه
قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله (ص) أنا أنهي عنهما:
متعة النساء، ومتعة الحج. وفي لفظ: وأحرّمهما.

كيف تصح واحدة من تلك الروايات، وصح عن جابر
أنه قال: استمتعنا على عهد رسول الله وأبي بكر وعمر. وفي
رواية: حتى إذا كان في آخر خلافة عمر. وفي رواية: كنّا
نستمع بالقضة من التمر والدقيق الأيتام على عهد رسول
الله وأبي بكر حتى نهى عنه في شأن عمرو بن حريث^(٢).

كيف تصح واحدة من تلك الأحاديث ولم يسمع بها
عمر ولا أحد من الصحابة ولا التابعين حتى عصر ابن
الزبير، ولا كان عند أحد من المسلمين علم بأحدي تلك
الروايات في كلّ تلك العصور، وإلا لأسغفوا بها عمر
فاستشهدوا بها وأسغفوا بها عصبة الخلافة حتى عهد ابن

(١) سبق ذكر مصادره في أول بحث متعة الحج ومتعة النساء؛ وراجع راد المباد
٢٠٥، ٢.

(٢) مرّ ذكر مصادره في سبب تحرّيم عمر متعة النساء من هذا البحث.

الزبير فاستشهدوا بها، في حين أن المعارضين أمثال ابن عباس وحابر وابن مسعود وغيرهم كانوا يجبهونهم بسنة الرسول ويستشهد بعضهم لآخر على ذلك، فيسألون أسماء أم ابن الزبير، ويقول عبيّ وابن عباس: لو لا هي عمر لما زنى الآشقي، ولم يقل أحداً بأن الرسول نهى عنها. أجل أن هذه الأحاديث وضعت احتساباً للخير، تأييداً لموقف عمر، ودفعاً للقاتلة عنه. كما وضعت أحاديث الأمر بافراد الحج والهدي عن العمرة احتساباً للخير ودفعاً للعالة عنه.

وهذا مثل ما وضعوا في فصائل سور القرآن احتساباً للخير

ففي تقريب التواوي: ^(١) ولواضعون أقسام، أعظمهم ضرراً قوم ينسبون إلى الزهد وصعوه حسبة في زعمهم، ثقة موصوعاتهم فضلت بهم.

وفي شرحه: ومن أمثلة ما وصع حسبة: ما رواه الحاكم بسنده إلى أبي عمار امروزي، أنه قيل لأبي عصمة

(١) تقريب التواوي للمعاني محيي الدين التواوي

نوح بن أبي مریم. من أين لك. عن عكرمة عن ابن عباس
في فضائل القرآن سورة سورة. وليس عند أصحاب
عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيتُ لناس قد أعرضوا عن
القرآن واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة ومعاري ابن إسحاق،
هو ضعت هذا الحديث حسبة. (١).

وأن الأحاديث التي وضعت تأييداً لعمر في نهيه عن
المتعنين من هذا القبيل، وخاصة ما روي في نهى الرسول
عن متعة النساء، براها وضعت بعد عهد ابن الزبير وقبل
عصر التدوين، أي في آخر باب القرن الأول وأوائل القرن
الثاني، لتبرير فعل عمر.

فوضع أحدهم حديثاً: في أن الرسول صلى الله عليه وسلم منع
النساء في غزوة خيبر.

وآخر روى: أنه أباحها وحرمها في عمرة القضيّة.

وثالث: أن ذلك كان في فتح مكة.

ورابع: رواها في أوطاس.

وخامس: في تبوك.

(١) تدريب الراوي في شرح النوادي سيوطي ١: ٢٨٢

وسادس: في حجة الودع^(١).

وهكذا كل واحد أراد أن يقول: إن الإباحة والتحريم
وقعا معاً في مكان وزمان خاص وعلى عهد رسول الله،
ولهذا حرّمها عمر.

وهكذا تناقضت الأحاديث، فبحث العلماء عن مخرج
لهذا التناقض، فلم يروا عذراً إلا في ما فيه انتقاص للشرع
الإسلامي، فتقولوه وتمسكوا به وإن كان فيه افتراء على
الشرع، فقالوا: إن هذا الحكم أبيع مرتين، ونسخ مرتين،
وقالوا: أبيع ونسخ أكثر من ذلك إلى سبع مرّات، لم
يكثر ثوابوهين الإسلام مادام في ذلك المحافظة على القول
بصحة الأحاديث التي التزموا بصحتها.

وقد انتفع علماء مدرسة الحلعاء بتلك الأحاديث في
تأييد تحريم نكاح المتعة، مثل ما وقع ليحيى بن أكثم^(٢)

(١) هكذا سلسلها ابن حجر في فتح الباري ٧٣٠١٦

(٢) أبو محمد يحيى بن أكثم المروزي. من ولد أكثم بن صفيي التميمي الأسدي،
ولاء المتوكل على قضاء القضاة وتبدير أهل مملكته، كان يرمى بعمل قوم
لوط.

وقال فيه الشاعر

والمأمون في أوائل القرن الثالث الهجري، كما رواه ابن
خلكان عن محمد بن منصور:

قال: كنا مع المأمون في طريق الشام، فأمر فنودي
بتحليل المتعة، فقال يحيى بن أكرم لي ولأبي العيناء: بكرأ
غداً إليه، فإن رأيتما للقول وجهاً فقولاً، وإلا فاسكتا إلى أن
أدخل.

قال: فدخلنا عليه وهو يستاك ويقول وهو مستأظ:
متعتان كاتتا على عهد رسول الله (ص) وعلى عهد أبي بكر
(رض) وأنا أنهي عنهما! ومن أنت يا جُعَل حتى تنهى عما
فعله رسول الله (ص) وأبو بكر (رض)؟ فأوماً أبو العيناء
إلى محمد بن منصور وقال: رجل يقول في عمر بن الخطاب
ما يقول نكلمه نحن، فأمسكنا، فجاء يحيى بن أكرم فجلس
وجلسنا، فقال المأمون ليحيى: ما لي أراك متغيراً؟ فقال:

حتى تصلح الدنيا ويصلح أهلها وقاضي قضاء المسلمين يملوط
وقال غيره:

قاضي يرى العهد في الزمان ولا يرى على من يملوط من بأس
مات بالرعدة في رجوعه من الحج إلى العراق سنة ١٤٢ هـ. وفيات الأعيان ٥:
١١٧-٢١٣

هو غمّ يا أمير المؤمنين لما حدث في الإسلام، قال: وما حدث فيه؟ قال: النداء بتحليل الزنا، قال: الزنا؟ قال: نعم المتعة زنا، قال: ومن أين قلت هذا؟ قال: من كتاب الله عز وجل، وحديث رسول الله (ص)، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ - إِلَى قَوْلِهِ: - وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ، فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾، يا أمير المؤمنين زوجة المتعة ملك يمين؟ قال: لا، قال: فهي الزوجة التي عند الله ترث وتورث وتلحق الولد ولها شرائطها؟ قال: لا، فقال: فقد صار متجاوز هذين من العادين.

وهذا الزهري يا أمير المؤمنين روى عن عبد الله والحسن أبي محمد بن الحنفية عن أبيهما عن علي بن أبي طالب (رض) قال: «أمرني رسول الله (ص) أن أنادي بالنهي عن المتعة وتحريمها بعد أن كان قد أمر بها، فالتفت إلينا المأمون فقال: أمحفوظ هذا من حديث الزهري؟ فقلنا: نعم يا أمير المؤمنين، رواه جماعة منهم مالك (رض)، فقال: أستغفر الله، نادوا بتحريم المتعة، فنادوا بها.

قال أبو إسحاق إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم
الأزدي القاضي الفقيه المالكي البصري، وقد ذكر يحيى بن
أَكْثَم، فعظم أمره وقال: كان له يوم في الإسلام لم يكن لأحد
مثله، وذكر هذا اليوم^(١).

• • •

كان علماء مدرسة الخلفاء يحتجّون بالأحاديث التي
مرّت علينا إذا ما نوظروا، وإذا ما ثبت قول عمر: متعتان
كانتا على عهد رسول الله (ص) وأنا أنهى عنها وأعاقب
عليهما، قالوا: اجتهد الخليفة، إذا فقد قال الله وقال رسوله
واجتهد الخليفة^(٢)!!!

مركز تحقيقات كليات العلوم الإسلامية

(١) وفيات الأعيان ٥: ١٩٩-٢٠٠ نشر مكتبة النهضة المصرية، ط مطبعة
السعادة سنة ١٩٤٩م.

(٢) واجع شرح نهج البلاغة للمفتلي ٢: ٣٦٣ في جواب العطن الثامن.



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی